

عدم قابلية الخطأ في المعرفة الحضورية (دراسة تحليلية نقدية)

م.د. إبراهيم جاسم كاظم جعفر الموسوي
قسم علوم القرآن
كلية العلوم الإسلامية
جامعة وارث الأنبياء/ كربلاء
العراق

البريد الإلكتروني: ibrahim.ja@g.uowa.edu.iq

المخلص

موضوع هذه الدراسة هو الوقوف على خاصية اليقين وعدم قابلية العلم الحضوري للخطأ، ودراستها دراسة تحليلية استدلالية، بغية الوقوف على صحتها. أهمية هذه الخاصية لا تخفى على اصحاب المعرفة، فان تمام أهمية العلم الحضوري تتجلى من خلال هذه الخاصية، وهو ما سعت الفلسفة الإسلامية المعاصرة من الاعتماد عليها لبناء اليقين المعرفي لأجل الخروج من معضلة الشك والسفسطة. ما توصلت له الدراسة ان هذه الخاصية غير صحيحة، وان العلم الحضوري في حدود النفس الانسانية، قابل للخطأ والاختلاف، وهي نتيجة اعتمدت على مناقشة ادلة اليقين، اضافة لتخطئة التصور القائل ان العلم الحضوري علم بنفس الوجود الواقعي في حد ذاته، او انه فاقد لكل انواع الوساطة في الادراك. العلم الحضوري طبق دراستنا هذه لا يختلف عن العلم الحسولي من خلال قابلية الخطأ واحتياج كل منهما الى المطابقة خصوصا في بعض مستويات المعرفة منهما. المنهج في هذه الدراسة هو المنهج التوصيفي، والتحليلي النقدي.

الكلمات المفتاحية: العلم الحضوري، العلم الحسولي، المطابقة، عدم قابلية الخطأ.

Impermissibility of Error in Direct Knowledge (A critical and analytical study)

Dr. Ibrahim Jassim Kazem Jaafar Al-Moussawi
Department of Quranic Sciences
College of Islamic Sciences
University of Warith Al-Anbiyaa, Karbala
Iraq
Email: ibrahim.ja@g.uowa.edu.iq

ABSTRACT

The subject of this study is to stand on the property of certainty and the inability of direct science to fall into error, and its study is an analytical and inferential study, in order to determine its validity.

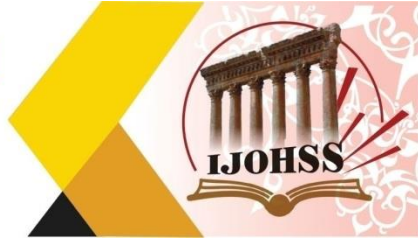
The importance of this feature is not hidden from the owners of knowledge, for the full importance of direct knowledge is evident through this feature, which is what contemporary Islamic philosophy has sought to rely on to build cognitive certainty in order to get out of the dilemma of doubt and sophistry.

What the study found was that this characteristic is incorrect, and that direct knowledge within the limits of the human soul is subject to error and difference, a result that relied on discussing the evidence of certainty, in addition to mistaken the perception that direct knowledge is knowledge of the same real existence in itself, or that it is missing all kinds Intermediary in cognition.

Direct knowledge according to our study does not differ from indirect science through the possibility of error and the need for each of them to prove conformity, especially in some levels of knowledge.

The method in this study is descriptive and analytical method.

Keywords: direct knowledge, indirect knowledge, matching, impossibility of error.



المقدمة

قصة اليقين والمطابقة من اهم قصص نظرية المعرفة الفلسفية حساسية، وهي اكبر هاجس معرفي للفيلسوف، لان بدون الوصول الى اليقين، وامكانية اثباته، تضحي جميع معارفه وابحائه متزلزلة متخلخلة، لا يمكن لها الصمود امام هجمات الشك والفسطمة، و يصبح عاجزا عن ادعاء المعرفة الحقيقية، فيكون حاله التوقف مع حال مدعي الشك، من هنا نجد ان هذا الهاجس الاكبر بقي هاجسا سيالا منذ بداية تاريخ الفلسفة والى يومنا هذا، بل يزداد قوة لقوة تيارات الفلسفة الشككية.

الفلسفة الاسلامية قصتها مع هذا الهاجس قصة متغيرة؛ فهي بدأت بعدم اعطاءها اهمية لهذه المشكلة من خلال احساسها باليقين الوجداني والبدهي، وهو احساس جعلها تنظر لهذه المشكلة واساساتها نظرة المستغني عن الورد فيها، مما جعلها تصفها اجمع بانها شبهات في مقابل البديهية؛ وان اليقين امر ممكن الوصول بكل بدهة ويسر، ولكنها قصة بدأت في التغير عند فلاسفة الوقت المعاصر؛ لانهم ادركوا ان القصة ليست بهذه البساطة، وان التوصيف السابق توصيف غير دقيق، والاهمال والغرور المعرفي بدا يوما بعد يوم يدرك حجمه وقدره، مما استدعى ضرورة اعادة النظر والتوجه المجدد لها بجد، وضرورة تشييد اساس فلسفي معرفي يحصن الفلسفة وخصوصا الالهية عن الوقوع في شبك موجة الشك، وهذا ما حصل من خلال اختيارهم العلم الحضورى الاساس اليقيني الذي يجب ان تبني عليه المعرفة للخروج من هذه الورطة الكبرى؛ والعلة في اختياره للبناء المعرفي ادعاء خاصية اليقين بالمطابقة، وعدم قابليته للخطأ.

دراستنا هذه هي قراءة تحليلية ونقدية لخاصية عدم قابلية العلم الحضورى للخطأ، ومسالة اليقين والمطابقة فيه.

غاية الدراسة:

تسليط الضوء على تحليل خاصية المطابقة واليقين، في العلم الحضورى، وبيان قيمة هذه الخاصية في البناء المعرفى اليقيني، ومعرفة قيمة دليلها الفلسفي والمعرفى، ومن ثم تقديم وجهة نظر اخرى في هذا الموضوع. فرضية الدراسة:

ان خاصية اليقين في العلم الحضورى غير تامة؛ وان العلم الحضورى في دائرة النفس الانسانية، لا يختلف عن العلم الحصورى كذلك، فكل منهما ينتابه الشك في يقينية مطابقة الادراك مع وجود المعلوم في حد ذاته، وكشفه عن الواقع، وان العلم الحضورى غير مختلف عن العلم الحصورى في هذه الدائرة.

دراسات سابقة

دُوّنت في العلم الحضورى جملة من الكتب والدراسات، ولعل من اهمها كتاب (العلم الحضورى) للأستاذ محمد تقي فعالى (معاصر)، وكتاب (العلم الحضورى) للأستاذ محمد حسين زاده (معاصر)، اضافة لدراسات عدة سلطت الضوء على بعض خصائصه ومميزاته، وهي كتابات اخذت منحى شرح رؤية العلم الحضورى وبيان اقسامه، حسب رؤية الفلسفة المعاصرة.

ما تختلف عنها دراستنا هذه، الجانب التحليلي والنقدي الجاد، مما سعت ان تقدم وجهة نظر جديدة في بيان قيمة هذه الخاصية المعرفية، وتقييم ادلتها.

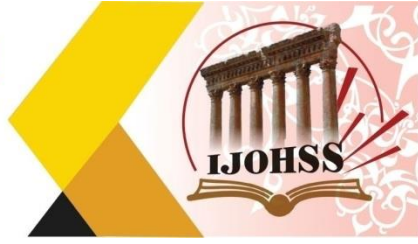
منهج الدراسة:

المنهج المعتمد في هذه الدراسة هو المنهج التوصيفى للعلم الحضورى، وهو ما يعتمد على مراجعة واستقراء نصوص الحكماء المعاصرين وغيرهم، والمنهج الفلسفي التحليلي والمنهج النقدي.

المبحث الاول: مقدمات توضيحية تمهيدية، وفيها مطالب

المطلب الاول: تقسيم العلم الى الحضورى والحصورى

من تقسيمات العلم الهامة جدا في الفلسفة الاسلامية، تقسيم العلم الى الحضورى والحصورى، وهو من التقسيمات التي ذكرها بعض فلاسفة المسلمين. (جميل صليبا، 1414، ج2، ص102) ويرجع تاريخه البحثي الى فلسفة الاشراق ورئيسها شهاب الدين السهروردي، المعروف بشيخ الاشراق (549-586 ق) وهو اول من طرحه واعتمده بصورة واضحة في فلسفته، واصفا المعرفة الحضورية بالإضافة والعلوم الاشراقية؛ عاذا اياها من اساسات فلسفة الاشراق، ودرجتها الاولى؛ للخروج من مذهب الشك والفسطمة. (انظر: شهاب الدين



السهروردي، 1375ش، ج2، ص 13) واما ما قبله فلا نجد له ذكرا عند الفلاسفة المتقدمين. (انظر: شمس الدين الشهروردي، 1383ش، ص501، 502) كما صرح بذلك بعض الحكماء. قال صدر المتألهين (980-1050ق): ((فهذه طريقة هذا الشيخ الجليل في هذه المسألة و تبعه العلامة الطوسي ره وغيره و حكم بصحتها كل من أتى بعده)) (صدر المتألهين، 1981م، ج6، ص253، انظر صدر المتألهين، 1354ش، ص110، 1422ق، ص384، شهاب الدين السهروردي، 1375ش، ج1، ص489)

المطلب الثاني: تعريف العلم الحضوري و الحصولي

للعلم الحضوري و الحصولي تعريفات كثيرة متقاربة، ومن جملتها، التعريف المشهور للعلمين، تعريفهما من طريق العلم بنفس وجود الشيء، والعلم عن طريق الصورة والواسطة. (انظر: ملا هادي السبزواري، 1379ش ج2، ص488، علي الجرجاني، 1370ش، ص67). او التعريف عن طريق وحدة الوجود العلمي والعيني في العلم الحضوري، واختلافهما في الحصولي.

قال صدر المتألهين: ((العلم بالشيء الواقعي قد يكون نفس وجوده العلمي نفس وجوده العيني كعلم المجردات بذواتها... وقد يكون وجوده العلمي غير وجوده العيني كعلمنا بالأشياء الخارجة عن ذاتنا... ويقال له العلم

الحادث و العلم الحصولي الانفعالي.)) (صدر المتألهين، 1371ش، ص307، انظر: محمد حسين الطباطبائي، 1408ق، ص102-103، جوادى أملي، 1387ش، ص118، مصباح اليزدي، 1407ق، ج1، ص171-172).

اما التعريف المختار للعلمين عند كثير من الحكماء المسلمين المعاصرين، هو التعريف من طريق وجود الواسطة وعدمها، فيعرف العلم الحضوري بالعلم بالشيء من دون واسطة حاكية، والحصولي هو العلم بالشيء من طريق الواسطة. (انظر: مصباح اليزدي، 1407ق، ج1، ص171-172، 1405ق، ص351، محمد حسين الطباطبائي، 1408ق، ج2، ص48-49، شهاب الدين السهروردي، 1375ش، ج1، ص484-485، غلام رضا الفياضي، 1428ق، ج4، ص921).

وسبب اختيار الحكماء المعاصرين له وترجيحه على البقية، يرجع الى افضلية هذا التعريف بلحاظ جامعته ومانعته، بلحاظ مصاديق العلمين واقسامهما والمباني الاختلافية في تحقيق الوجود الذهني واصالة الوجود او الماهية. (انظر: غلام رضا الفياضي، 1428ق، ج4، ص920-921).

كما ان المنظور في الواسطة وعدمها، ليس مطلق ما يتوسط في عملية الادراك، ولو كان من باب المقدمات الاعدادية، او المقدمات المادية، او الوسائط الوجودية، او الاستدلالية، فان هذه مع ان مفهوم الواسطة يطلق عليها بلحاظ المعنى العام اللغوي، ولكنها خارجة عن المقصود، لان المعنى المراد هو الواسطة في الادراك من باب الحكاية وإراءة المعلوم، مما يستلزم ان الواسطة معلومة بالذات لحضورها، والمحكي بها ذو الواسطة معلوما بالعرض. (انظر: ابراهيم الموسوي، 2021، العدد الاول، بحث تعريف المعرفة الحضورية) فيكون الفرق بين العلمين، ان العلم الحضوري له ركنان، وهما المدرك و وجود المعلوم عينه، وهو المعلوم بالذات، اما الحصولي فله ثلاث اركان، المدرك، والواسطة وهي المعلوم بالذات، والمدرك الخارجي وهو معلوم بالعرض. (انظر: مجمع البحوث الاسلامية، 1414ق، ص378، صدر المتألهين، 1981م، ج6، ص151، مير محمد باقر الداماد، 1367ش، ص60)

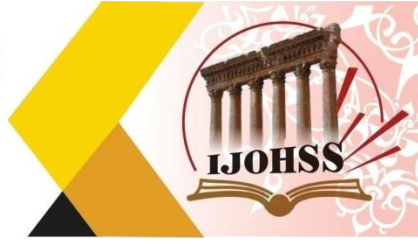
المطلب الثالث: تقسيمات العلم الحضوري

للعلم الحضوري تقسيمات عدة، غير متداولة بكثرة في كتابات علم المعرفة، لكن لها نصيب من الاهمية اكبر في بحثنا هذا كما سنلاحظ ذلك، تقسيمات مشتركة مع العلم الحصولي ايضا، وهي:

الفرع الاول: العلم بالكنه والعلم بالوجه

العلم الحضوري بالكنه علم له احاطة بوجود المعلوم، مما يستلزم ادراك المدرك لِكُنْه المعلوم وتمام حقيقة وجوده، واما العلم الحضوري بالوجه، علم بوجه من وجود المعلوم وجهة من جهات وجوده، فالمعلوم حاضر بتمام وجوده، ولكن ما منكشف منه للعالم، هو وجه من وجوه وجوده لا تمام كنهه. (انظر: مجمع البحوث الاسلامية، 1414ق، ص240)

وهو تقسيم يجد طريقه الى الواقعية عند التفريق بين علم الانسان وعلم الله الحضوري بوجود شيء ما، فان الاول



لا يمكنه العلم بالكنه، وبتمام حقيقة وجود المعلوم، بخلاف الثاني، فان علم الله له الاطاحة التامة.

الفرع الثاني: تفاوت درجات العلم الحضوري

للعلم الحضوري مراتب وتقسيمات، تختلف درجة لحاظها، تارة بلحاظ مراتب توجه العالم للمعلوم والغفلة عنه، مما ينتج تقسيما الى العلم الواعي وغير الواعي، لان العلوم الحضورية ليست متساوية من حيث الشدة والضعف، فتارة ينتمتع بقوة وشدة كافية تجعله يتم بصورة واعية، و يحصل احيانا اخرى بصورة ضعيفة وباهتة، فيظهر بصورة نصف واعية وحتى انه يتم احيانا بصورة غير واعية تماما.

كما ان اختلاف درجات وجود الشخص المدرك، سواء على صعيد البعد المعرفي او السلوكي او القرب الوجودي من الله بلحاظ مراتب كمالات النفس المعنوية، ينتج ان النفس كلما كانت ضعيفة من حيث المرتبة الوجودية، فان علومها الحضورية ضعيفة وباهتة، وكلما ارتفعت مرتبتها الوجودية تكاملت علومها الحضورية واصحبت اشد وعيا، فالعلم الحضوري بالحالات النفسية وغيرها قابل للشدة والضعف. (انظر: مصباح اليزدي، 1407ق، ج 1 ص 178، ج 2 ص 175)

المطلب الرابع: مصاديق العلم الحضوري

للعلم الحضوري مصاديق وافراد عدة، (انظر: مصباح اليزدي، 1407ق، ج 1، ص 172-173) وان كان يُطلق عليها اقسام، وهو اطلاق ليس بالمعنى المنطقي للقسم؛ لأنه لا توجد قسمة حقيقية في هذا الباب، وانما مصاديق وافراد متفق على بعضها ومختلف في بعضها الاخر.

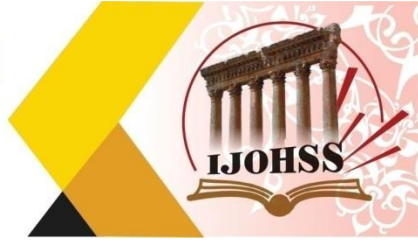
ومن بين اهم ما يذكر، علم المدرك بذاته المدركة، كعلم الواجب والعقول المجردة والنفوس بذواتها، (انظر: محمد حسين الطباطبائي، 1414ق، ص 153، مصباح اليزدي، 1407ق ج 1، ص 172-173) وعلم الواجب بما سواه من الموجودات المجردة، (انظر: محمد حسين الطباطبائي، 1414 ق، ص 154) واما الموجودات المادية فهو مصداق مختلف فيه بين المدارس الفلسفية، ومن اقسامه علم النفس بمدركاتها وصورها الذهنية، وعلم النفس بصفاتنا الوجدانية، وهو ما يطلق عليها بالمحسوسات الباطنية والوجدانيات حسب بعض الاصطلاحات لها، مثل الارادة والشوق والمحبة وغيرها، وعلم النفس بقواها المدركة، و وجود البدن، ومنها الاحساس الظاهر، ومنها علم النفس بالموجودات الخارجية المادية الموجودة حول الانسان اذا كانت مبصرة للنفس دون حجاب بينها، وهو مصداق مختلف فيه بين المدارس الفلسفية، صرحت به المدرسة الاشراقية، ورفضته مدرسة الحكمة المتعالية. (انظر: مصباح اليزدي، 1407ق، ج 1، ص 172-173، صدر المتألهين، 1363ش، ص 109، 1981م، ج 8 ص 182-183)

المطلب الخامس: خصائص العلم الحضوري

للعلم الحضوري جملة من الخصائص، تتنوع بين فلسفية ومعرفية؛ وتمتاز بأهمية خاصة؛ لأنها تعكس الفرق الاساس بين العلمين، وللدور المعرفي المترتب عليها، واما الفرق بين الفلسفية والمعرفية منها؛ يرجع للفرق بين البحث الفلسفي وتعلقه بالجانب الوجودي، لان الفلسفة موضوعها الوجود وبيان حقيقة الموجودات، فتبحث عن حقيقة وجود العلم من هذه الحيثية، وخاصة تجرده وماديته، والبحث المعرفي وموضوعه الادراك ومقدار حكايته للخارج، ومدى تطابقه معه، ولذلك يعدُّ بحث المطابقة من اهم ابحاث المعرفة ومسائلها، وهذه الخصائص، هي:

1- فقدان الوساطة. 2- وحدة العلم والمعلوم. 3- الصدق والكذب والمطابقة، مميزات للعلم الحسولي دون الحضوري. 4- فقدان العلم الحضوري للتقسيمات المنطقية؛ مثل التصور والتصديق وغيره من الأبحاث المنطقية الأخرى. 5- عدم الاحتياج للقوى المدركة في تحقق العلم الحضوري، وغيرها من خصائص ترجع في بعض منها للميزات السابقة. (انظر: مصباح اليزدي، 1407، ج 1، ص 172-176، محمد فنائي اشكوري، 1382ش، العدد 15 و 16، ص 148-149، يحيى يثري، 1382ش، العدد 15 و 16، ص 143)

جملة من هذه الخصائص متلازمة، يرجع بعض منها الى تعريف العلم، كما هي الاولى والثانية منها، وهو التعريف من طريق وجود الوساطة وعدمها، او تعريفه الاخر بوحدة الوجود العلمي والعيني، وبعض هذه الخصائص ملازمات لانتفاء الوساطة، كما هي الخاصة الثانية منها، فان وحدة الوجود العلمي والعيني من لوازم انتفاء الوساطة، وبعضها الاخر احكام استنباطية مختلف فيها، كما هي الثالثة، وغيرها، ونقف عليها من خلال عدة مطالب.



المبحث الثاني: خاصية المطابقة وعدم قابلية الخطأ المطلب الأول: تعريف المطابقة

مفهوم المطابقة، من المشتركات اللفظية، مفهوم واسع الدلالة بلحاظ العلوم المختلفة، فله اطلاق بلحاظ مباحث الالفاظ في المنطق، وهو ما يقابله مفهوم التضامن والالتزام، (انظر: شهاب الدين السهروردي، 1375ش، ج1، ص211، شمس الدين الشهرزوري، 1383 ش ، ص41-42) وله استعمالات في علوم عدة، تختلف بلحاظ متعلق المطابقة، والغاية منها، كما مورد الاستفاضة والغاية منها، من اقتصاد وسياسة وعلوم نفسية، وغيرها، لذلك لا ينبغي فهمه بمعنى واحد مشترك المعنى.

المراد من المطابقة والحقيقة والخطأ، في بحثنا هو بلحاظ علم المعرفة، كما ان هذا الاصطلاح في علم المعرفة ليس ذو معنى واحد، بل توجد نظريات عدة في تفسيره، وما نريده نحن الان منها، هو ما طرح عند الفلاسفة الاسلاميين، وهي عملية انطباق المعرفة مع الواقع، تطابقا تاما، بحيث تعكس المعرفة الواقع بالدقة، لا مجرد وجود اثر للمعرفة في الواقع، يُعدّ اثر توليدي لها، او لها سبب ما واقعي، تولدت عنه المعرفة، ولا مجرد وجود عملية تشابه جزئي بين المعرفة والواقع، فان كل معرفة تفقد الانطباق الدقيق التام، تندرج ضمن دائرة الشك، و عدم تحقق المعرفة الحقيقية. (انظر: مصباح اليزدي، 1407، ج1، ص176، شهاب الدين السهروردي، 1375 ش ، ج2، ص15، صدر المتألهين، 1981، ج7، ص270. كمال الحيدري، 1426، ج1، ص364)
قال محمد باقر الصدر (1935-1980م) : ((فالحقيقة هي الفكرة المطابقة لذلك الواقع والمماثلة له. والخطأ يتمثل في الفكرة أو

الرأي أو العقيدة التي لا تطابق الواقع ولا تماثله. فالمقياس الفاصل بين الحقّ والباطل، بين الحقيقة والخطأ هو: مطابقة الفكرة للواقع. والحقيقة بهذا المفهوم الواقعي، هي موضوع العراك الفلسفي العنيف بين الواقعيين من ناحية، والتصوريين والفسطانيين من ناحية أخرى.)) (انظر: محمد باقر الصدر، 1424ق، ص210) وهو مفهوم يشترك في الدلالة السابقة، مع جملة من المفاهيم الاخرى تستعمل كرديف له، مثل مفهوم الحق، والصدق والكذب وغيرها، ولكنه اشترك استعمالا، وليس على نحو الترادف اللفظي، لان هذه المفاهيم لها دلالات ومعاني اخرى. (انظر: محمد باقر الصدر، 1424ق ، ص210، 214، شهاب الدين السهروردي، 1375ش ، ج4، ص145) كما ان مفهوم المطابقة في علم المعرفة ليس مساويا مع مفهوم المعرفة الحقيقية، وهي ما يذكر لها ركانز ثلاث، المطابقة والثبات والبرهان، لان المطابقة جزء من هذه المعرفة. (انظر: فريد جبر واخرون، 1996م، ص340، عبد الله اليزدي، 1412ق، ص111)

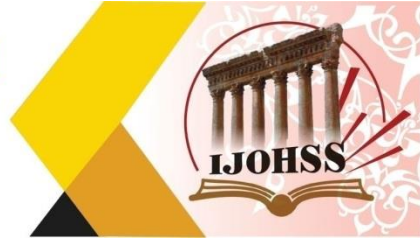
المطلب الثاني: المكانة المعرفية لخاصية المطابقة

من اهم خصائص العلم الحضوري عند الفلاسفة المسلمين، خاصية عدم وقوع الخطأ فيه، فهو علم عين الواقع، مصيب دائما، لا يحتاج لأثبات المطابقة بين العلم والمعلوم في نفسه، بخلاف العلم الحسولي هو علم من الممكن ان يكون خاطئ، ومن الممكن ان يكون مصيبا؛ مما يجعله بحاجة دائمية لأثبات صحته ورفع احتمال الخطأ. تعدّ سمة اليقينية وعين الواقع، السمة العامة والمشهورة للعلم الحضوري، ولها تمام الدور المعرفي في بناء نظرية المعرفة عند الفلاسفة القائلين بها؛ لان غاية المعرفة الفلسفية الوصول للمعرفة الحقيقية، وهي متوقمة بصحة المعرفة وأثبات صدقها بعنوان ركنها الاول؛ وهو ما يتم تأمينه من خلال هذا الطريق المعرفي. (انظر: مصباح اليزدي، 1407ق، ج1، ص170، 175)

المطلب الثالث: المثبتون لخاصية نفي الخطأ في العلم الحضوري

كثير من الحكماء والفلاسفة الاسلاميين المعاصرين قائلون بخاصية عدم قابلية العلم الحضوري للخطأ، فهو علم مطابق بمعنى انه عين الواقع، لا يقع فيه الشك ولا يحتاج لأثبات صحته بعد وجوده ولا لأثبات مطابقته بالمعنى المعروف للمطابقة في العلم الحسولي، فالعلم الحضوري مطابق للواقع بمعنى عين الواقع. و اول من قال بهذه الخاصية بالنص الصريح هو شيخ الاشراف السهروردي.

قال شيخ الاشراف: ((وأما العلوم الاشرافية المذكورة، ... ولا يحتاج إلى المطابقة.)) (شهاب الدين السهروردي، 1375ش، ج1، ص489، وانظر: شمس الدين الشهرزوري، 1383 ش ، ص501) وتبعته مدرسة الاشراف ومن جاء بعده من الفلاسفة. (انظر: صدر المتألهين، 1981، ج6، ص253، 1354ش ، ص110، 1422، ص384)



قال محمد حسين الطباطبائي: ((إن العلم الحضوري لا يتّصف بالخطأ، وأما الخطأ في الحصولي منه)) (محمد حسين الطباطبائي، 1426 ق ، ص232، انظر: صدر المتألهين، 1981، (تعليقة محمد حسين الطباطبائي) ج6، 257، 160، مصباح اليزدي، 1407، ج1، ص267، غلام رضا الفياضي، 1428ق ، ج4، ص928) كما ان ابرز محاولة لتطبيق هذه الخاصية في النظام المعرفي، للاستفادة منها في بناء اليقين المعرفي والمعرفة الحقيقية، والسعي الجاد لأجرائها من خلال ارجاع الكثير من المفاهيم والقضايا اليه، ترجع للجهود الفلسفية والمعرفية للفيلسوف محمد حسين الطباطبائي، فهو من سعى اكثر من خلال هذا الارجاع الى اعطاء اليقين للنظام المعرفي. (انظر: محمد حسين الطباطبائي، 1416 هـ. ق، ص244، 1408ق، ج2، ص52، 47. مصباح اليزدي، 1405

ق، ص351 - 352، يحيى يثربي 1382ش، العدد 15 و16، السنة 1382 ص149)

المطلب الرابع: أدلة نفي الخطأ عن العلم الحضوري

للحكماء القائلين بهذه الخاصية، دليلان متقاربان من جهة مقدماتهما، وبالإمكان ارجاعهما لدليل واحد، وهما: الدليل الاول: العلم الحضوري علم بالواقع نفسه، والشئ في نفسه لا يقع فيه الخطأ، اذ لا يصح ان يقال وجود زيد في الواقع مطابق لوجود زيد في الواقع؛ لان السؤال عن الخطأ والصواب يأتي فيما لو كان الواقع ليس حاضرا بذاته، فيسأل هل مطابق لذلك او لا، اما الواقع ذاته فهو عين ذاته ونفسه، فينتج ان العلم الحضوري لا يقع فيه الخطأ كذلك؛ لأنه علم بوجود الواقع. (انظر: انظر: المؤتمر الثقافي الثاني في الذكري السنوية للعلامة

الطباطبائي، 1404ق، ص267، محمد فنائي اشكوري، 1382ش، ص126) الدليل الثاني: ان الخطأ ينبع من وجود واسطة في الإدراك، وعلّة الخطأ هو عدم مطابقة الواسطة مع ذي الواسطة، وهو الواقع، كما ان الصحة في قبال الخطأ؛ تأتي من باب مطابقة الواسطة للواقع؛ وبما ان العلم الحضوري طبق التعريف المختار عند الحكماء لا واسطة فيه، فينتفي احتمال وقوع الخطأ، ويكون عين اليقين. (انظر: انظر: المؤتمر الثقافي الثاني في الذكري السنوية للعلامة الطباطبائي، 1404ق، ص266-267، محمد فنائي اشكوري، 1382ش، ص126)

وملاحظة كلا الاستدلاليين تمكننا من ارجاعهما الى دليل واحد، لان انتفاء الخطأ عن العلم الحضوري في الدليل الاول راجع الى وجدان الواقعية نفسه، وراجع في الدليل الثاني الى انتفاء الواسطة، وبين وجدان الواقع نفسه وعدم الواسطة تلازم كما مرّت الإشارة لذلك في التعريف، فينتج ان الدليلين يرجعان الى مرتكز واحد، يمكن ان يعبر عنه من طريق البيان الاول او الثاني. (انظر: مصباح اليزدي، 1407، ج1، ص175-176) العلم الحضوري طبق هذا الاستدلال، هو كشف الواقع ذاته، مما يعطيه مرتبة كونه اعلى شأنًا من السؤال عن مطابقة الادراك فيه، بخلاف العلم الحصولي فان وجود الواسطة فيه وعدم نيل الواقع ذاته، يجعله امام سؤال المطابقة واحتمالات الاخطاء. (حسن معلمي، معرفت شناسي، ص90)

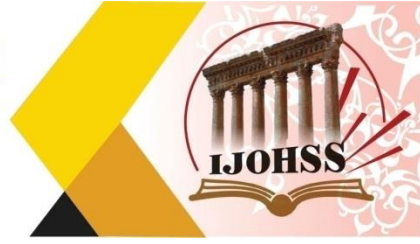
المطلب الخامس: الرفضون لخاصية نفي الخطأ في العلم الحضوري

من خلال مطالعتنا التاريخية المحدودة وجدنا ان هذه الخاصية لا يمكن القول انها متفق عليها بين الفلاسفة المسلمين، وانما بعض منهم شكك بها، ولعل الفيلسوف الاول الذي شكك في هذه الخاصية، صدر المتألهين، وهو شك ابرزه في موضوعين.

الاول: عند طرح اشكالاته على نظرية شيخ الاشراق، هي النظرية المعتمدة على العلم الحضوري، وانه علم يقيني لا بد ان تبنى عليه اساسات المعرفة، فرأى صدر المتألهين ان خاصية اثبات المطابقة لا يصح تخصيصها بالعلم الحصولي، وانما كل العلوم تحتاج المطابقة؛ والدليل ان العلم حقيقة واحد لا تختلف بين افرادها؛ واذا كان بعض الافراد محتاجا للمطابقة فان الفرد الثاني من العلم كذلك.

قال صدر المتألهين – تعليقا على تخصيص شيخ الاشراق الحاجة الى المطابقة بالعلم الحصولي فقط:- ((سواء سميت إشراقية أم لا إذ من العلم ما يكون مطابقا للواقع، و منه غير مطابق له فيسمى بالجهل... لان مطلق العلم معنى واحد وحقيقة واحدة..)) (صدر المتألهين، 1981م، ج6، ص257)

وهو راي رفضه الفيلسوف محمد حسين الطباطبائي، في حاشيته على هذا الموضوع من الحكمة المتعالية، معتبرا الحق في هذه المسألة مع شيخ الاشراق. (انظر: صدر المتألهين، 1981م، (تعليقة محمد حسين الطباطبائي) ج6، ص258)



والثاني: ما اشار له صدر المتألهين تلوياً عند بيانه وتوضيحه لمصادق من مصاديق العلم الحضوري، وهو قسم المشاهدة الحضورية للجواهر العقلية، ورأى ان هذا القسم وهذه المشاهدة بالإمكان تخلل الخطأ فيها؛ وهو خطأ ينبع من ضعف الادراك، وبعد المشاهدة، مما يوجب تطرق الابهام واحتمال الشك في المدرك بين كثيرين بحسب اعتقاد المدرك، وان كان المدرك في نفسه امراً متعيناً شخصياً، كمثال رؤية الشيخ وكثرة الاحتمالات في رؤيته وتناقضها كلما ضعف الابهام عن طريق القرب الاكثر او تشديد الرؤية، حتى يختص بواحد معين كما هو في الخارج. (انظر: صدر المتألهين، 1375 ش، 295-296)

كذلك ممن رفض خاصية عدم الخطأ، الفيلسوف جوادى آملى (معاصر)، وقد ابدى نقده لهذه الخاصية من جهتين، الاولى: الاشكال على عموم هذه الخاصية لكل اقسام العلم الحضوري، مما يعني ان بعض الاقسام قابلة للخطأ، وهو اشكال مشابه لإشكال صدر المتألهين الثاني، ولكن ضمن ذكر قسم اخر من العلم الحضوري. يرى جوادى آملى ان مشاهدات وكشف العرفاء عموماً، هي من اقسام العلم الحضوري، وهي مشاهدات يقع فيها الخطأ، والاختلاف؛ لذلك قسم جوادى آملى شهود العرفاء إلى قسمين: شهود معصوم، وهو شهود الانبياء والأولياء المعصومين، وشهود مشوب بالخطأ، وهو شهود غير المعصومين، وان ميزان ضبط هذا الخطأ، يقتضي ضرورة ارجاع شهود غير المعصومين الى المعصومين. (انظر: جوادى آملى، 1387 ش، ص 113-115، يحيى يثري، 1382 ش، العدد، 15 و 16، ص 145)

الثانية: رفض تخصيص سؤال المطابقة بالعلوم الحسولية، وهو رفض سجله من باب الموافقة على اشكالية صدر المتألهين المتقدمة على شيخ الاشراف السهروردي، غاية الامر ان جوادى آملى طرحها ضمن استدلال اخر؛ ودليله على رفض تخصيص العلم الحسولي، هو أن احد مصاديق العلم الحضوري في فلسفة الاشراف، العلم بالماديات، مع ان هذا القسم من العلم كثير وقوع الخطأ فيه بحسب ما ثبت في العلوم التجريبية؛ مما ينتج ان العلم الحضوري محتاج لسؤال المطابقة ايضاً؛ اذ لعل بعض اقسامه يقع فيها الخطأ كذلك.

قال جوادى آملى: ((ان العلم في فكر الاشراف بالاشياء الحاضرة اشرافي، مع انه في هذا القسم يوجد صواب وخطأ، ونقد ملا صدرا وارد على شيخ الاشراف، ونقد العلامة بأن التطابق وعدمه من خواص العلم الحسولي ليس بصائب...)) (جوادى آملى، 1372 ش، ج 6 ق 4، ص 148)

ومن الاساتذة المحققين ممن رفضوا هذه الخاصية الاستاذ عسكري سليمانى (معاصر)، وهو استاذ اشتهر في موقفه الرافض لليقينية المطابقة في العلوم الحضورية؛ ويرجع رفضه مشابهاً لما تقدم ذكره عن الحكيمين. وخالصة بيانه:

الاول: عدم صحة اطلاق هذه الخاصية وتعميمها لكل اقسام العلم الحضوري؛ وذلك لعدم وجود دليل على عموميتها وشموليتها لكل الاقسام؛ وانما المقدار المتيقن في ثبوتها، هو العلوم التي لم يتوسط فيها شيء اطلاقاً كالعالم بالنفس، واما العلوم التي تتخللها وسائط اعدادية وغيرها؛ فإنها يمكن ان يقع فيها الخطأ، والسبب هو تخلل هذه الوسائط.

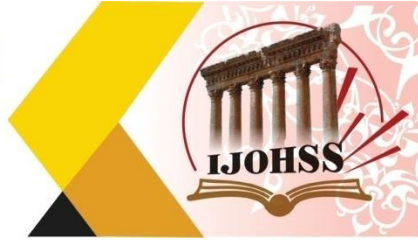
الثاني: ان من اقسام العلم الحضوري عند شيخ الاشراف، هو العلم بالخارج المادي مع انه علم قابل للخطأ. (انظر: عسكري سليمانى، 1384 ش، العدد الثالث، ص 26-28) وهو اشكال متطابق مع الاشكال الثاني للفيلسوف جوادى آملى.

كذلك من الرافضين لهذه الخاصية، الدكتور يحيى يثري (معاصر)، وهو من متخصصي علم العرفان، واصفاً هذه الخاصية، خاصية غير دقيقة؛ وخالصة نقده، هو:

اولاً: ان العلم الحضوري إذا كان المراد به العلم بالصور التي عندنا في اذهاننا، فمعنى هذا العلم عبارة عن وجود هذه الصور عندنا، لا صحتها ولا خطأها؛ لكون صحة وخطأ الصورة الذهنية نتاج المقايسة مع الواقع الخارجي؛ واذ لا توجد مقايسة لا صحة ولا خطأ.

ثانياً: ان من مصاديق العلم الحضوري العلم بوجود انفسنا، وهو مما لا يمكن انكار وقوع الاخطاء فيه، والا ما معنى هذه الصعوبة في معرفة النفس مع القول بالعلم الحضوري.

ثالثاً: ان من جملة العلوم الحضورية، المعارف الشهودية، - بناءً على اعتبارها من العلم الحضوري- ولا يمكن اعتبارها صادقة دائماً وغير قابلة للخطأ؛ وذلك لتصريح اصحاب العرفان بإمكان خطأ كشافاتهم، كما ان تقارير اهل العرفان الخاطئة عن نظام الوجود لا تقل عن اخطاء اهل الفلسفة والكلام في ذلك. (انظر: يحيى يثري،



1382ش، العدد، 15 و16، ص145) وهو متطابق مع الاشكال الاول الذي ذكره جوادي أملي. مطالعة هذا الرفض من الفلاسفة والمحققين، ينبي عن وجود اشكاليات عدة، تارة في اصل الدليل على المطابقة واليقين، وهو ما سوف نتعرض له بالمطلب الاخر، لان مدعى بعض المحققين ان دليل المثبتين قاصر عن الشمولية في اثبات هذه الخاصية، وتارة في اقسام العلم الحضورى و مصاديقه، وهي مصاديق تُرَر وقوع الخطأ فيها عندهم، وهذه المصاديق، المكاشفات الشهودية، والعلم الحضورى بالمحسوسات، وعلم النفس الحضورى بذات وجودها.

المطلب السادس: قراءة نقدية لأدلة نفي الخطأ

التساؤل الذي يطرح اتجاه دليلى او دليل نفي الخطأ، بلحاظ اشكالات الفلاسفة السابقة، يتنوع بين، اولا بحث صحة الدليل في حد نفسه، ثانيا موضوع شموليته لجميع المصاديق المُدعاة او المفترضة للعلم الحضورى، وثالثا مقدار قوته في مواجهة اشكاليات المعرفة الحضورية، وهي مطالب يقتضى الوقوف عندها، التمهيد ببعض المقدمات.

الفرع الاول: عدم الخطأ معيار ثبوتى ام اثباتى

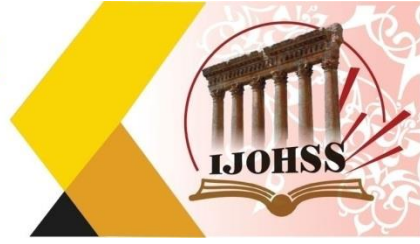
من المسائل المهمة في هذا الموضوع، ان خاصية عدم الخطأ - بناء على ثبوتها والتسليم بها- هل تكون معيارا ثبوتيا للعلم الحضورى، او انها خاصية اثباتية؟

تأتي اهمية هذه التساؤل؛ لان واحدة من المسائل الجدلية بين المحققين، ان بعض الحكماء اعتمد عدم الخطأ معيارا لكل قسم مُفترض اثباته، وهو ان يكون معصوما من الخطأ، فما لم يتصف بذلك فهو خارج عن العلم الحضورى. (انظر: مصباح اليزدي، 1404 ق، ياد نامه علامة طباطبائي، ص258)، وبعض المحققين رأى ان اثبات تحقق الخطأ في قسم من الاقسام؛ يعدّ دليلا ناقضا ومبطلا لهذه الخاصية. (عسكري سليمانى، 1384ش العدد الثالث، ص28-29، يحيى يثري، 1382ش، العدد، 15 و16، ص145) وهي جدلية واضحة؛ طريق الفصل فيها هو ضرورة تشخيص المكانة المعرفية لخاصية عدم الخطأ؛ ثابتة ام لا، وهل هي معيار ثبوتى او اثباتى؟

الثبوت هو الوجود، والمراد من المعيار الثبوتى، الاشارة الى العلة والسبب الحقيقي لدخول قسم من الاقسام في مصاديق العلم الحضورى وجوديا وعلى مستوى الواقع، اما الاثبات هو العلم، والمعيار الاثباتى هو عبارة عن المعيار العلمى والطريق للعلم والاثبات والحكم في دخول مصاديق العلم الحضورى او الحصولى معرفيا، لذلك تكون مرتبة الثبوت ومعيارها عند التحليل العقلي متقدمة، واما الاثبات فمرتبة متأخرة؛ من باب ان اثبات الشي فرع وجوده بلحاظ الواقع في مرتبة سابقة.

ومن باب المثال ان علم الذات المدركة بنفسها، علم حضورى، وهنا تارة نسال: لماذا هذا القسم من العلم الحضورى واقعا، والجواب: للوحدة الوجودية بين الشيء ونفسه، والمغايرة اعتبارية، مما يفرض ان الشي لا يحتاج لحضور ذاته او عدم غيبتها عنه الى واسطة في حضورها. وتارة نسال: كيف تثبت هذا العلم الحضورى، فالجواب: ان عدم الغفلة مطلقا عن النفس، وجزئية المدرك وعدم كليته، دليل على ان المعلوم هو وجود الشي، وعدم الواسطة فيه، فينتج ان الوحدة الوجودية معيار ثبوتى، وجزئية المدرك وتشخصه في مجال المعرفة بلحاظ الذات المدركة، معيار اثباتى. (انظر: شيخ الاشراف، 1375ش، ج1، ص72 - 73 و ص484 - 485، 487)

خاصية عدم الخطأ، وصف للشيء بعد تحققه، فيقال علم صحيح وعلم خاطئ، وهي بنفسها وصف عام ناظر لكل ادراك مطابق، غير مختصة بالعلوم الحضورية، وبهذا اللحاظ تعدّ متأخرة رتبة عن تحقق العلم، فلا تشكل معيارا ثبوتيا وعلّة وجودية لتحقيق العلم في مرتبة الواقع، بل انما دخول قسم في العلم بلحاظ الواقع تابع لتحقيق معياره الثبوتى، مثل معيار الاتحاد او العلية او التجرد او الوحدة وغيرها من علل مذكورة في كلمات الحكماء،(انظر: صدر المتالهيّن، 1363ش، ص109، 1981م، ج6 ص166، ص163 - 164) واما اثبات ونقالب للخطأ او لا، فهو بحث متأخر مرتبة عن اثبات قسم ما، واذا تمّ اثباتها بلحاظ كل اقسام العلم الحضورى، تتحول الى معيار اثباتى بلحاظ ما تمّ الاثبات فيه، كما انها يمكن ابطال معياريتها الاثباتية العامة؛ لو تمّ تحقق قسم اخر من اقسام العلم الحضورى، وامكن فيه الخطأ، فيعدّ هذا القسم ناقضا لعمومية هذه الخاصية، وهذا نفس ما تمسك به الحكماء النافين لهذه الخاصية والمشككين بها فيما تقدم.



الفرع الثاني: تقييم ادلة الاثبات

بالإمكان دراسة الاستدلال السابق وتقييمه، من طريق ملاحظة جملة من الاشكالات، وهي تارة بعنوان اشكالات نقضية، واخرى حليّة رافضة لصحة الاستدلال، وهي:

الاشكال النقضي الاول: جميع الاقسام التي ذكرها الحكماء الرافضون لهذه الخاصية، وهي اقسام رغم كونها داخلة في العلوم الحضورية، لكنها تقع فيها الاخطاء حسب بيانهم المتقدم، تعدّ ناقضة للقول ان العلم الحضورى غير قابل للأخطاء.

ومن باب المثال، اخطاء القضايا الوجدانية، كالجوع الكاذب والالم الكاذب والعطش الكاذب وغير ذلك، وهي إدراكات حضورية حسب الفرض، مع انها احساس كاذبة وغير واقعية، ومنها مشاهدات العرفاء عند بعض الحكماء، وقد قسموها الى صحيحة وخاطئة (انظر: جوادى أملي، 1387 ش، ص 27، 113-115، يحيى يثري، 1382ش، العدد، 15 و16، ص 145)، ومنها العلم الحضورى بالمحسوسات الخارجية. (انظر: عسكري سليمانى، 1384ش، العدد الثالث، ص 26-28) ومنها علم الذات المدركة بذاتها. (انظر: يحيى يثري، 1382 ش العدد، 15 و16، ص 145)

الاشكال النقضي الثاني: الاختلافات الكثيرة في بيان المعلوم الحضورى، موجودة في كل اقسام العلم الحضورى سواء المتفق عليها او المختلف فيها، وهذا الاختلاف يدل على ان هذا السنخ من العلم قابل للخطأ، والا كيف يمكن ان يُفهم انكشاف وجود المعلوم بوجوده العيني وحضوره للذات المدركة، مع تحقق الاختلافات الكثيرة في تحديد المعلوم الحاضر؛ وهل يمكن القول ان كل الآراء في معرفة المعلوم الحضورى مصيبة؛ لكونها علوما حضورية أو انها خاطئة إلا قول واحد، أو كلها خاطئة؛ لأنها لم تميز بين وجود المعلوم الحاضر، وبين تعيين وجوده أو ماهيته؟

الواقع ان الاختلافات سواء ارجعناها الى نفس المعلوم حضورا، وان الخطأ وقع في اختلاف المنكشف بلحاظ الذات المدركة، او فسرنا ذلك بانها اخطاء في التبيين، وهي تعبير عن خلط المعلومات الحضورية بالمعلومات الحسولية، مؤشر واضح على ضرورة التوقف في هذه الخاصية، وان نقبل ان وقوع الاخطاء مسالة حتمية على كل الاوجه.

وحتى تتضح الصورة، نشير الى مصداقين، الاول، علم الانسان بذاته، وهو اهم مصداق من مصدايق العلم الحضورى، ومتفق عليه بين الفلاسفة حتى السفسطائيين، فان كل انسان يدرك ذاته بعنوان وجود (الانا) و لا يقبل الانكار والشك، بعنوان كونه ادراكا للذات. (انظر: مصباح اليزدي، 1407، ج 1، ص 172).

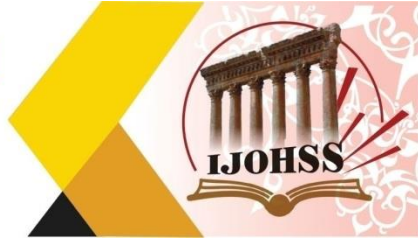
ولكن لو رجعنا لنصوص جملة من الحكماء، نرى ان هذا المعلوم حضورا هو يعبر عنه بالنفس الروحانية، فيذكر تحت عنوان علم النفس الروحانية بذاتها.

قال مصباح اليزدي (1935-2021): ((اذن المقصود من (العلم بالنفس) هو علمنا بأرواحنا بالعلم الشهودى البسيط الذي يتم بلا واسطة وهذا العلم والوعي خاصة ذاتية للروح...)) (مصباح اليزدي، 1407، ج 1، ص 172) وهنا يقع السؤال ان بيان هذه الذات المدركة (الانا) بعنوان الروح، هل هو تفسير عقلي تابع لبراهين عقلية مثبتة في مرتبة سابقة وجود الروح وتجردها، او ان هذا التشخيص بيان للمعلوم الحضورى المنكشف؟

اختيار الفرض الاول، يثبت من الخطأ ادعاء ان وجود الروح معلوم حضورا بلا واسطة، لان هذا التعيين تفسير عقلي وليس معلوما حضوريا، وفي النتيجة وقع خطأ بياني في اهم قسم من العلوم الحضورية، كما لا يحق ادعاء ان النفس والروح معلومات حضورية، بل هي حسولية، وهو خطأ يسري احتمال وقوعه للأقوال الاخرى المماثلة له.

اما الاختيار الثاني اي ادعاء ان المدرك هو وجود الروح، وهو معلوم حضورى، فهو كما يدل على ان الوجه المنكشف من تلك الذات المفكرة الحاضرة بوجودها (الانا) حضورى، يدل كذلك على تخطئة جميع الاقوال الاخرى المخالفة لوجود الروح في تبين المعلوم الحضورى؛ لأنها منكرة لذلك تماما، كما ان من حق جميع الاقوال الاخرى ان تدعي ان تلك الذات المدركة المعلومة حضورا، هي قوة بدنية او نفس البدن او غير ذلك، وننتهي من جديد للوقوع في اخطاء اخرى، وهذا يعني ان كلا الفرضين ينتهيان للأخطاء.

ومثال اخر، العلم بقوى النفس، وهو قسم مذكور في كثير من كتب الحكمة، ومُدّعا ان النفس تعلم بقواها النفسية والبدنية علما حضوريا.



قال مصباح اليزدي: ((وهناك مصداق آخر للعلم الحضورى وهو علم النفس بقواها المدركة والمحركة فعلم النفس بما لديها من قوة التفكير أو التخيل وتلك القوة التي تستخدم اعضاء البدن وجوارحه إنما هو علم حضورى ومباشر لا انها تتعرف على هذه القوى عن طريق الصور والمفاهيم الذهنية)) (صدر المتألهين، 1981، ج6، ص163، ج8، ص179، 1375ش، ص130، 1354ش، ص81، حسن زاده آملی، 1427ق، ص343، جوادى آملی، 1372ش، ج6، ق4، ص82-83، مصباح اليزدي، 1407، ج1، ص173) والسؤال هل هذه القوى مدرّكة حضوراً أو ان المدرك لنا هي افعالنا المختلفة نوعاً أو شخصاً، واما القوى هي استنتاجات حصولية استدلالية؟

مراجعة ابحاث علم النفس الفلسفي، تعطي نتيجة مخالفة لهذا القسم، لأنها تدل على ان جميع الابحاث المتعلقة بهذه القوى، استنتاجات حصولية مختلف فيها، تعتمد على ضرورة التفريق بين الفعل الظاهري والباطني المدرك للذات وهي النفس، وتعتمد على العلة لصدور هذه الافعال، ومدى حاجة هذه الافعال لقوى مستقلة او عديمها. اما الافعال الظاهرية من البصر والسمع والشم وغيرها، بالإمكان ادعاء انها مدرّكة حضوراً لان الانسان يدرك بالبداهة والوجدان انه يسمع ويشم ويرى، وينسب الافعال الى ذاته، دون حاجته للعلم بها الى واسطة، وأما الافعال الباطنية التابعة لقوى البدن الداخلية، فان بعضها معلوم من خلال الآثار والعلوم التجريبية، كالهضم والجذب وغيرها، وليست من العلوم الحضورية لأنها افعال تقع خارج ارادة الانسان الشعورية، وأما القوى المدركة والمحركة، هي بحث برهاني مختلف فيه بين الحكماء، (مصباح اليزدي، 1375ش، ص440) ولعل افضل نص فلسفي يوضح هذا القسم ما ذكره صدر المتألهين بقوله هذا.

قال صدر المتألهين: ((فصل في قاعدة تستعلم منها تعدد القوى، واعلم أن الذي يظنه الناس منشأً وموجبا لاختلاف القوى والمبادي خمسة أوجه- أحدها اختلاف المفهومات.. وثانيها الاختلاف بالوجود والعدم في الأفعال... وثالثها بالأشد والأضعف... ورابعها بالسرعة والبطء... وخامسها اختلاف الآثار بالنوع... إذا علمت أن منشأً تعدد القوى ليس شيئاً من الوجوه المذكورة... بل البرهان على تعدد القوى أحد أمرين: أحدهما انفكاك وجود قوة عن قوة أخرى... والثاني تناقض الفعلين...)) (صدر المتألهين، 1981، ج8، ص57-62)

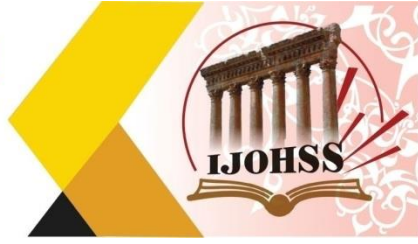
ان وجود القوى طبق هذا النص الفلسفي، ليس مدركاً بالعلم الحضورى، بل برهاني؛ كما مختلف فيه في تعدد القوى وتعيينها، وهو يثبت ان هذا القسم وقع فيه الخطأ في تشخيص المعلوم الحضورى والحصولي، وهو خلط حاصل من نسبة العلم الحضورى وتعديته من الافعال الى القوى أيضاً، بل وحتى القوى العقلية والخيالية مع وضوحهما بعنوان قوتين، فانهما ليسا معلومين بالعلم الحضورى، لان دليل اثباتهما هو وجود الإدراكات المختلفة من كلية وجزئية، ومن تمّ إثبات ان هذه الإدراكات تتوقف على وجود قوى نفسية، هي المصدر لها، فثبتت القوة العقلية منشأً للإدراكات الكلية، والقوة الخيالية مصدر ومنشأً للإدراكات الجزئية، والا فان ما هو ثابت بالعلم الحضورى هو وجود الإدراك لا القوة المدركة له.

وبالإمكان تطبيق هذه الاشكالية على بقية اقسام العلم الحضورى و مصاديقه الاخرى، فثبتت ان الاختلافات فيها والاختفاء حتمية الوقوع.

الاشكال الثالث: عدم تمامية الدليلين

لو راجعنا الاستدلال السابق على اثبات خاصية عدم الخطأ، لرأينا ان الحد الاوسط فيه، هو الاعتماد على وحدة الوجود العلمى والعينى للمعلوم الحضورى، وعدم وجود الواسطة المفهومية والصورية، فالعلم الحضورى علم بالواقع عينه من دون واسطة، لذلك عدم الخطأ في الواقع بما هو واقع، يعدّ عدم خطأ في العلم الحضورى ذاته، من باب أن المعلوم فيه إدراك نفس الواقع، من دون تخلل واسطة مثيرة للخطأ.

ونقول في جوابه، ان الحد الاوسط السابق غير تام؛ وهو موضوع فصلناه في بحث لنا سابق (i) و خلاصة الاشكالية، ان وحدة الواقع العلمى والعينى في العلم الحضورى، خاصية ينبغى الوقوف عليها بالنقد، لان هذه الوحدة ليست مطلقة من كل الجهات، حتى ينقل حكم أحد المتحددين للأخر، بل نسبية، ومفادها ان العلم لم يتعلق بوساطة مفهوم حاك عن معلوم بالعرض، بل تعلق بالوجود الحاضر، ولا يعني بحال من الاحوال وحدة الوجودين حقيقة، وانما هي الوحدة لا تنافي التعدد والتغاير حسب لحاظات اخرى، لان للمعلوم بالعلم الحضورى مراتب ثلاث، مرتبتان واقعيان، وهي الوجود الواقعي للمعلوم في نفسه بلحاظ الواقع الخارجى، والوجه المائل والظاهر والمنكشف من المعلوم للعالم، ومرتبة اعتبارية لحاظية، وهي مرتبة الوجود الحاضر المنكشف في مرتبة ذاته بما



هو حاضر، ولحاظ هذا التقييد ضروري، لان المرتبة الثانية من الوجه الظاهر والمنكشف والمائل للمدرك، مرتبة متغيرة بحسب شرائط توجه العالم ومستواه المعرفي، وضعف توجهه وضعف مرتبة ذاته المدركة، وغيرها من شرائط مختلفة، وحتى تتضح هذه الثلاثية فان مراجعة تقسيمات العلم الحضوري السابقة الذكر في المبحث الاول مفيدة في بيانها كشواهد توضيحية.

الشاهد الاول: تقسيم العلم الحضوري الى علم حضوري كنهى وعلم حضوري وجهي، فالعلم الحضوري ليس ذا حقيقة واحدة، يُدرك بها العالم حقيقة وجود المعلوم بتمام وجوده، بل تارة يتعلق بوجه من وجود المعلوم فقط، وهو العلم الحضوري الوجهي، وهو وجه متغير كما سوف يتبين. الشاهد الثاني: اختلاف مراتب العلم الحضوري بين الغفلة والوعي والشدة والضعف، وهي اختلافات بديهية ومسلمة، تجعل المعلوم الحاضر متغير الانكشاف للذات المدركة، بحسب مراتب الوعي والشدة والضعف، وتفرض ان الوجود الواقعي في حد ذاته بحسب الوجود الواقعي ليس مدركا عند الجميع، بنفس مرتبته، والا لما اختلفت مراتب العلم الحضوري.

القول بوحدة الوجود العلمي والعيني المطلقة؛ لازمها امران، الاول: ادراك كنه المعلومات الحضورية والاحاطة الوجودية بها؛ لان كنه وجود الشيء عين وجوده، وليس بالشيء الزائد على وجوده، مما يقتضي ان جميع المدركين بالعلم الحضوري لوجود المعلوم عالمين بالمعلوم الحاضر بنفس المرتبة الواحدة، دون تفاوت بينهما، مع ان التفاوت لا يمكن انكاره بالبداهة، ويلزم منه عدم الفرق بين العلم الحضوري للواجب والعلم الحضوري للنفس الانسانية، وهو لازم غير تام لوجود الفرق بين العلمين، والثاني: عدم التفاوت في مراتب العلم الحضوري؛ لان الوجود العيني، ذو هوية عينية واحدة في ذاته، لا تختلف بحسب الافراد وتوجهاتهم، مع ان الاختلاف حاكم هنا، للفرق بين العالم الواعي ذو النفس القوية وبين الغافل عن وعيه بمرتبة ما وذو النفس الضعيفة.

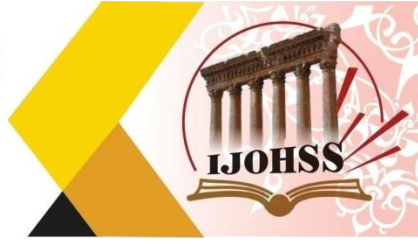
بناءً على ذلك فان من الضروري التفريق بين المعلوم الحضوري الظاهر للمدرك، وبين الوجود الواقعي في حد نفسه وذاته، وهو تفريق ينتهي لضرورة طرح تعدد المرتبتين، كما ان الوجه المائل من المعلوم، متغير شدة وضعفاً، بنفس البرهان السابق.

عدم تحقق الخطأ في الواقع، وهو ما جعل حد اوسط؛ لا ينتج عدم الخطأ في إدراك الوجود الواقعي للمعلوم، لان الوجه الحاضر والظاهر من الواقع، قد لا يكشف الوجود الواقعي بسبب غفلة او ضعف مثلاً، فان الخطأ طبيعي بلحاظ اختلاف التوجه والمثول وبحسب الشرائط المختلفة كما سيتبين، كما ان عدم الواسطة المفهومية بينهما، وهو الحد الاوسط في الدليل الثاني؛ لا يعطي وحدة الوجود العلمي والعيني من كل الجهات، وانما يفي بالمعلومية بالعرض فقط، بل ان تعدد ظهور ومثول المعلوم حسب الشرائط والمراتب، يحكم ويقضي بضرورة وجود واسطة في العلم الحضوري وهي واسطة الوجه الظاهر والمنكشف.

وجود هذه الواسطة في إدراك الوجود الواقعي للمعلوم في حد ذاته؛ يستلزم ضرورة بحث المطابقة، وإثباتها في كل إدراك؛ لأن في كل تغير للشرائط والمراتب، وزيادة التوجه والدقة، يتغير الإدراك الحضوري ويختلف بين مراتب الوعي، ومن باب التقريب، ان من يرى فكراً في مرتبة مسبقة، ان تمام ذاته هي هذا البدن، يدعي ان المعلوم حضوراً له هو البدن، وإذا ادّعى بوجود النفس مسبقاً، فانه يدعي ان المعلوم له حضوراً وجود النفس، كما ان من تردد مسبقاً وتوقف في حقيقة ذاته، فانه يرى الوجه الحاضر من الانا المدركة، مردداً بين النفس والبدن أو شيء آخر، كما هو الحال برؤية الشبح وزيادة القرب منه والبعد عنه، فان في كل قرب مكاني منه، تتضح الصورة أكثر وتتغير باستمرار إلى ان تُدرك عياناً.

قال مصباح اليزدي: ((عندما تكون النفس في مراحلها الأولية فمع انها تدرك ذاتها بالعلم الحضوري ولكنها نتيجة لضعف هذا العلم تتصور ارتباطها بالبدن بصورة (رابطة عينية) وبالتالي تتخيل ان حقيقة النفس هي هذا البدن المادي أو الظواهر المرتبطة به ولكنها عندما تظفر بدرجات عليا من العلم الحضوري وبعبارة أخرى عندما يتكامل جوهر النفس فانه لا يحصل مثل هذا الاشتباه)) (مصباح اليزدي، 1407، ج1، ص178)

وللتوضيح ان المعلوم الحضوري في مثال (الانا) ان كان عنوان (الانا المجملة) فهو علم حضوري غير خاطئ تماماً، بل متفق عليه بين الجميع، وان كان بعنوان (الانا المعينة) مثل ان تكون النفس المجردة الروحانية، فهو قابل للخطأ، ومختلف فيه ومرفوض عند الكثير بحسب الاختلافات الفلسفية. والفرق بين الاثنين، ان (الانا المجملة) الغيبا من المعلوم الحضوري، ظهور الذات المدركة، فاصبح علماً حضورياً متفقاً عليه، واما الثاني وهو (الانا المعينة)، فان سبب سراية الاخطاء والاختلاف في هذا المعلوم الحضوري، دخول ظهورات المعلوم وتمثلاته



المدرک، وهو قابل للخطأ؛ لأنه يختلف حسب ايمان الانسان ومعرفته، وكثير من الشرائط الاخرى. وسائط العلم الحضوري

العلم الحضوري وان كان يخلو من الوساطة المفهومية والصورية، ولكنه مشتمل على وسائط اخرى، تدخل هذه الوسائط في مرتبة ادراك الوجود الحاضر، وكما ان الوساطة المفهومية احد ابواب الخطأ للعلم الحسولي، لأنها قد تحكي المعلوم وقد لا تحكيه بالدقة؛ فان الوسائط عموماً، تفتح باب الخطأ، وتعطي وتقوي احتمالات فقدان المطابقة مع الوجود الواقعي في حد نفسه. (انظر: عسكري سليمان، 1384ش، العدد الثالث، ص26-28). ومن بين هذه الوسائط.

1: واسطة الوجه المائل والظاهر، وهي ما تقدم توضيحها في نقدنا السابق.

2: الوسائط الاعدادية الكثيرة من خارجية او داخلية، بعضها متعلق بوجود المدرک وبعضها خارج عنه تماماً، تشكل معدّات لتحقق ارضية الادراك الحضوري، مثل الجهاز العصبي والادراكي، وسلامة الحواس، تدخل في كلا قسمي العلم الحضوري المتعلقين بالاحساس، سواء الداخلي، او الخارجي كما هو العلم الحضوري بالمحسوسات الخارجية، طبق رأي الحكماء القائلين به، كذلك الهواء والضوء والنور وغيرها، تدخل في هذا القسم الاخير ايضاً، وان عروض أي خلل في الجهاز العصبي من باب المثال؛ ينتهي للخطأ في الاحساس، وفقدان مطابقته مع الواقع، كما في الحالات المرضية.

اليقينية في العلم الحضوري ليست متوقفة على عدم الوساطة المفهومية فقط، كما يراها المثبتون لهذه الخاصية، وانما متوقفة على عدم اي واسطة دخيلة في تحقق هذا السنخ من الادراك للوجود الواقعي في حد نفسه، ولو بنحو الاعدادي؛ لان في جميعها تنتفي المباشرة والمساس بعين وجود المعلوم؛ مما يضعف سلامة هذا العلم ويقينيتها.

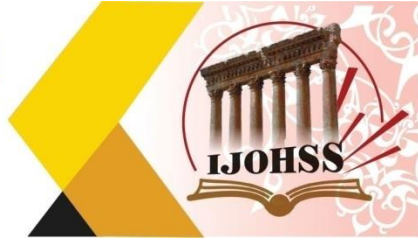
ونتيجة هذا النقد، ضرورة التفريق بين الوجود الواقعي للمعلوم بما هو وجود واقعي، فهو وجود مصون عن الخطأ، ولكن ليس هو العلم الحضوري، كما ان إدراك النفس بما هو إدراك، لا يلاحظ فيه كاشفيتها عن الوجود الواقعي، هو مصون عن الخطأ كذلك، لأن الإدراك بما هو إدراك، ليس محلاً للخطأ، نعم ان اريد اثبات ان كل إدراك حضوري للمدرک، مطابق للوجود الواقعي للمعلوم بما هو في الواقع، فهو غير تام كما تقدم، وان اريد نفي الخطأ عن العلوم الحضورية المدّعاة للحكماء، فهذه غير تامة ايضاً؛ اذ ما أكثر الخطأ والخلط في هذه الاقسام بين المعلوم الحضوري والمعلومات الحسولية، بل وصل الافراط في ادعاء العلوم الحضورية، ان اعتبرت القضايا المنطقية، والاحكام التحليلية من مصاديق العلم الحضوري، مع انها فعاليات عقلية واحكام ناتجة من مقارنات وتطبيقات متعددة بعيدة عن العلم الحضوري تماماً.

المطلب السابع: الراي الجديد في العلم الحضوري

ما نتبناه في العلم الحضوري من طريق بحثنا المتقدم، ان العلم الحضوري لا يختلف عن العلم الحسولي في قيمته المعرفية، فهو علم مصيب في بعض مراتبه وقابل للخطأ في بعضها الاخر، وان اثبات قابلية العلم الحضوري للخطأ لا يعني بحال من الاحوال سقوط قيمة هذا العلم؛ وانما تجعله في مصاف العلم الحسولي، وانه علم بشري حاله حال كل علم اخر قابل للخطأ والصواب، بعض مراتبه يقينية لا شك فيها، وبعضها قابل للشك، بعضها متفق عليها، وبعضها مختلف فيه، وتكون مراتبه اليقينية والمتفق عليها والبيّنة الاثبات، كالبديهيات الاولية في المعارف الحسولية، فتكون معايير لتشخيص الاخطاء في بقية المراتب، كما هو حال المعرفة الحسولية في الجملة، كما ان اخطاء هذه المعرفة قابلة للمعرفة والرفع والزوال من خلال ضميمه معارف وقواعد اخرى كالبرهان العقلي وغيره، و من خلال الرجوع الى اليقينية الحضورية كذلك.

اليقينية والبداهة في العلوم الحضورية تتبّع معايير عدة، من بينها وضوح الادراك وعدمه، و وجود الاختلاف والانكار وعدمه، وكثرة الوسائط وانعدامها، فان بعض مراتب العلم الحضوري لا يمكن الشك فيها نظراً ولا وجداناً وعملاً، بل حتى لو انكرها منكر لا يُعْتَد بانكاره، كما هو الامر بوجود الانا المدركة، وبعضها قابل للشك والانكار وجداناً ونظراً، كما هو بالنسبة لادعاء ان المعلوم حضوراً من ذاتنا، هو قوة مادية أو هي البدن نفسه، او قوى النفس المحركة وغيرها.

وكما ان العلوم الحسولية كلما ابتعدت عن الاوليات، تضعف ويكثر احتمال الشك فيها، وكلما قربت زاد يقينها، فيكون أقواها يقيناً ما قلّة وسائطه، كذلك العلوم الحضورية، فان نقطة ضعفها، كثرة الوسائط فيها، لأنها تقرب من احتمالية الخطأ، بسبب احتمالية عروض الخلل في نفس هذه الوسائط، وفي المقابل نقطة يقينية العلوم الحضورية،



وقربها من الواقع قلة الوسائط كذلك.

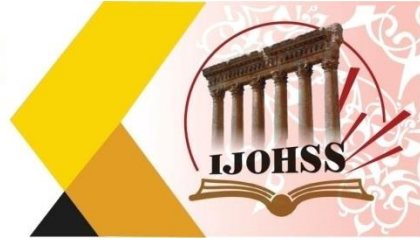
كلما جردنا المعلوم الحضوري عن الانكشافات والظهورات الخاصة، وابقينا الحد المشترك المتفق عليه، و جردنا انفسنا عن المتبنيات القبلية للمعرفة، يتحول العلم الحضوري الى علم يقيني لا يقبل الشك، بخلاف ما لو دخلت فيه الظهورات و المتبنيات والاختلافات الفلسفية في تحديد المعلوم الحضوري، وتحولت الى مدعيات حضورية حسب ادعاء اصحابها، فانه يضحي علم قابل للخطأ كذلك.

من هنا من الضروري تقسيم العلم الحضوري بلحاظ خصوصية المطابقة الى اقسام، وهي:

- 1: العلم الحضوري من دون اي واسطة وجودية ومفهومية واعدادية.
- 2: العلم الحضوري من دون واسطة مفهومية، مع اشتماله على واسطة الوجه المائل والظاهر للوجود الحاضر، وهو يمكن فيه الخطأ من جهة عدم مطابقته مع واقع وجود المعلوم في الواقع.
- 3: العلم الحضوري المشتمل على الوسائط الاعدادية، وهو محتمل للخطأ من طريق مدخلية الوسائط الاعدادية.
- 4: العلم الحضوري للواجب علم حضوري كنهني، خال من جميع الوسائط، يقيني دائما، اما العلم الحضوري للنفس الانسانية، علم محاط بالوسائط، خليط فيه المعلوم الحضوري والحصولي، فهو علم وجهي وغير يقيني بلحاظ جميع اقسامه، الا ضمن شرائط خاصة.

نتائج البحث (الخاتمة)

- 1: تعريف العلم الحضوري والحصولي بوجود الواسطة وعدمها، يعدّ التعريف الافضل عند كثير من الفلاسفة الاسلاميين المعاصرين.
- 2: بداية البحث في العلم الحضوري والحصولي ترجع الى المدرسة الاشراقية، ورئيسها شهاب الدين السهروردي.
- 3: خاصية عدم الخطأ في العلم الحضوري، رغم كونها من الخاصيات المشهورة في الفلسفة الاسلامية المعاصرة، مختلف فيها بين الحكماء، كما انها تعدّ خاصية اثباتية لا ثبوتية، فلا تشكل معيارا عليا ووجوديا للعلوم الحضورية.
- 4: من ادلة الحكماء النافين لخاصية عدم الخطأ في العلوم الحضورية، هو ذكر بعض من مصاديق العلم الحضوري، التي يمكن وقوع الخطأ فيها، مثل مكاشفات العرفاء والعلم بالمحسوسات الخارجية، والادراك الحسي.
- 5: مبنى ادلة نفي الخطأ عن العلم الحضوري، عبارة عن الوحدة الحقيقية بين الوجود العلمي والعيني، اضافة الى انتقاء الواسطة المفهومية؛ فانه كما ان الواقع في حد ذاته غير قابل للخطأ، فان العلم المباشر به غير قابل للخطأ كذلك.
- 6: الاشكالات النقضية على خاصية عدم امكانية الخطأ، عبارة عن تحقق الاختلاف والخطأ الحتمي في اقسام العلوم الحضورية، مما تنتهي لتخطئة بعض العلوم الحضورية، والوقوع في مجموعة من الاخطاء البيانية، والخلط بين المعلوم الحضوري والحصولي.
- 7: الاشكال الحلي، ان العلم الحضوري ليس علما بالواقع في حد نفسه الواقعي، وانما هو علم بالوجود الواقعي بما هو منكشف للعالم، وظاهر له، ولذلك يشتمل على واسطة وثنائية مشابهة للعلم الحصولي، وهي واسطة الوجه الحاضر والمائل، والوجود الواقعي في حد ذاته.
- 8: اليقينية في العلم الحضوري لا تتوقف على انعدام الواسطة المفهومية فقط، وانما تحتاج الى انعدام جميع انواع الوسائط
- 7: قبول الخطأ في العلم الحضوري، لا يسقطه عن قيمته وانما يضعه في مصاف العلم الحصولي، وفي النتيجة يقسم ليقيني لا يمكن الخطأ فيه وما هو محتمل الخطأ، محتاج لضرورة توسيط المدركات البديهية واليقينية لأحراز المطابقة فيه.
- 8: العلم الحضوري من حيث اليقينية يختلف بين العلم الالهي فهو علم حضوري كنهني، له تمام وكمال الاحاطة الوجودية بوجود المعلوم، اما علم النفس الانسانية فهو علم وجهي لا احاطة فيه، تدخل في تحققة وسائط عدة.



9: العلوم الحضورية كلما تجردت عن متبنيات المعرفة بلحاظ وجود العالم، وتجردت عن التفسيرات الحصولية الملازمة له، وتجردت عن الوسائط، وكانت بيّنة وواضحة لا اختلاف فيها، تتحول الى بديهيات حضورية كما هو الامر في البديهيات الاوليات في العلوم الحصولية.

¹: د ابراهيم جاسم الموسوي، تعريف المعرفة الحضورية دراسة تحليلية نقدية، مجلة مراس، جامعة وارث الانبياء، العدد الاول. السنة 2021. (قيد النشر)

المراجع

1. اشكوري، محمد فنائي، 1375ش، علم حضوري، ط 1، قم المقدسة، مؤسسة الامام الخميني للتعليم والبحث العلمي.
2. اشكوري، محمد فنائي، 1382ش، بحث (علم حضوري) مجلة (ذهن) ايران، العدد 15 و 16.
3. أملي، حسن حسن زاده، 1427ق، عيون مسائل النفس، ط 2، طهران، الناشر امير كبير.
4. الجرجاني، علي، 1370ش، كتاب التعريفات، ط 4، طهران، ناصر خسرو.
5. جوادى أملي، عبد الله، 1372ش، رحيق مختوم، ط 1، انتشارات الزهراء.
6. جوادى أملي، عبد الله، 1387ش، شناخت شناسي در قران، ط 2، قم المقدسة، نشر اسراء.
7. الحيدري، كمال، 1426ق، دروس في الحكمة المتعالية، ط 3، دار فراق للطباعة والنشر.
8. الداماد، مير محمد باقر، 1367ش القيسات، ط 2، طهران، انتشارات دانشگاه تهران.
9. السيزواي، ملا هادي السيزواري، 1379ش، شرح المنظومة، ط 1، طهران، نشر ناب.
10. سليمانى، عسكري، 1384ش، بحث (العلم الحضوري بالمحسوسات) مجلة معرفت فلسفي، السنة الثانية، العدد الثالث.
11. السهروردي، شهاب الدين، 1375ش، مجموعة مصنفات شيخ الاشراف، ط 2، طهران، مؤسسة مطالعات وتحقيقات فرهنگي.
12. الشهرزوري، شمس الدين، 1372ش، شرح حكمة الاشراف، ط 1، طهران، مؤسسة مطالعات وتحقيقات فرهنگي.
13. الشهرزوري، شمس الدين، 1383ش، رسائل الشجرة الالهية، مؤسسة حكمت وفلسفه ايران.
14. صدر المتألهين، محمد بن ابراهيم، 1354ش، المبدأ والمعاد، طهران، انجمن حكمت وفلسفه ايران.
15. صدر المتألهين، محمد بن ابراهيم، 1363ش، مفاتيح الغيب، ط 1، طهران، موسسه تحقيقات فرهنگي.
16. صدر المتألهين، محمد بن ابراهيم، 1371ش، التصور والتصديق، ط 5، قم المقدسة، انتشارات بيدار.
17. صدر المتألهين، محمد بن ابراهيم، 1375ش، مجموعة رسائل فلسفي صدر المتألهين، ط 1، انتشارات حكمت.
18. صدر المتألهين، محمد بن ابراهيم، 1422ق، شرح الهداية الاثيرية، ط 1، بيروت، مؤسسة التاريخ العربي.

19. صدر المتألهين، محمد بن ابراهيم، 1981م، الحكمة المتعالية في الاسفار العقلية الاربعة، ط3، بيروت، دار احياء التراث.
20. الصدر، محمد باقر، 1424ق، فلسفتنا، ط 1، قم المقدسة، مركز الابحاث والدراسات التخصصية للشهيد الصدر.
21. صليبا، جميل، 1414، المعجم الفلسفي، الشركة العالمية للكتاب، بيروت.
22. الطباطبائي، محمد حسين، 1414 ق، بداية الحكمة، ط 1، قم المقدسة، مؤسسة النشر الاسلامي.
23. الطباطبائي، محمد حسين، 1416 ق، نهاية الحكمة، ط 1، قم المقدسة، مؤسسة النشر الاسلامي.
24. الطباطبائي، محمد حسين، 1408ق، أسس الفلسفة والمذهب الواقعي، (ترجمة الخاقاني) ط 1، بيروت، دار التعارف.
25. الطباطبائي، محمد حسين، 1426ق، اصول الفلسفة، (ترجمة جعفر سبحاني)، ط 3، قم المقدسة، مؤسسة الامام الصادق.
26. الفياضي، غلام رضا، 1428ق، نهاية الحكمة، ط 4، قم المقدسة، مركز نشر مؤسسة الامام الخميني للتعليم والبحث.
27. مجمع البحوث الاسلامية، 1414ق، شرح المصطلحات الفلسفية، ط 1، مشهد، مجموع البحوث الاسلامية.
28. معلمي، حسن، معرفت شناسي، كانون انديشه جوان، طهران.
29. ملا هادي السيزواري، 1360ش، تعليقات على الشواهد الربوبية، ط 2، المركز الجامعي للنشر.
30. المؤتمر الثقافي الثاني بمناسبة رحيل العلامة الطباطبائي، 1404ق، دومين يادنامه علامه طباطبائي، ط 1، طهران، انجمن اسلامي حكمت و فلسفه اسلامي.
31. الموسوي، ابراهيم، 2021، بحث (تعريف المعرفة الحضورية دراسة تحليلية نقدية) مجلة مراس، جامعة وارث الانبياء، العدد الاول.
32. وجدي، فريد، واخرون، 1996م، موسوعة مصطلحات المنطق عند العرب، ط 1، بيروت، مكتبة لبنان ناشرون.
33. يثربي، يحيى، 1382ش، (نقد الآراء المعاصرة في تعريف ودور العلم الحضوري) مجلة (ذهن) العدد، 15 و 16.
34. اليزدي، عبد الله، 1412ق، الحاشية على تهذيب المنطق، ط 2، قم المقدسة، مؤسسة النشر الاسلامي.
35. اليزدي، محمد تقي مصباح، 1407ق، المنهج الجديد في تعليم الفلسفة، ط 1، قم المقدسة، دفتر انتشارات اسلامي.
36. اليزدي، محمد تقي مصباح، 1375ش، شرح جلد هشتم اسفار، ط 1، قم المقدسة، مؤسسة الامام الخميني للبحث والتعليم.
37. اليزدي، محمد تقي مصباح، 1405ق، تعليقة على نهاية الحكمة، ط 1، قم المقدسة، مؤسسة في طريق الحق.